ملف: الفقيه الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الذكرى المئوية لمولده

عبد الرزاق السنهورى
الرجل الذى فقدناه*
[١٨٩٥ - ١٩٧١]

الدكتور عبد الباسط الجميعى**

لا شك أن شخصية السنهورى وحياته وأعماله ستظل لفترة طويلة موضعا للدراسة والتحليل والتأمل ـ ولكن مهما كتبت عنه المجلدات الضخام فلن تستطيع أن تفيه حقه. ولو أن صحيفة من الصحف الكبرى أفسحت صدرها لمحبيه ليكتب كل منهم عنه بضعة أسطر لاضطرت إلى تخصيص جملة أعداد منها لهذا الغرض، فإن مريدى السنهورى من الكثرة بحيث تضيق صفحات الجرائد على سعتها عن استيعاب كلماتهم مهما قصرت. وإنما حسبنا فى هذا المقام أن نبادر إلى تقديم هذه العجالة التى لن تتضمن بطبيعة الحال ترجمة لحياة السنهورى أو عرضا لمؤلفاته وأفكاره ـ فإن مثل هذا العمل يحتاج إلى دراسة وإعداد لا يتسع لهما الوقت الآن، بل إنها لا تعدو أن تكون تعبيرا قاصرا عن فيض مشاعرنا وخواطرنا نحو أستاذنا وإمامنا الذى لم يمض على رحيله عنا أكثر من بضعة أشهر.

---

* مستل من مجلة «القضاء» العراقية، ع ٤/٣، س ١٧، يوليو/ تموز - ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٢.

** الأستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس (سابقا).

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٥، يوليو/تموز ١٩٩٦ - ص ص ٣١ - ٤٦).

ولا ينكر أحد أن السنهورى كان شخصية من طراز فريد لا يتكرر ولا يعوض. ولكن أهم ما يميز السنهورى هو خلقه. فقد كان على الدوام شامخا راسخا كالطود، تتعاقب الأحداث ويتغير الناس وهو ثابت على مبادئ لا يحيد عنها. لم يهتز إيمانه مطلقا بالمثل العليا، وبأنها هى التى تنتصر دائما فى النهاية.

كان السنهورى يؤمن بالقيم والمبادئ وبالأخلاق. ولم تشغله أمور الدنيا عن هذا الإيمان لحظة، فلم ينصرف إلى الماديات فى أية فترة من فترات حياته، بل لقد كان ينصح الراغبين فى المال والجاه بأن ينصرفوا إلى أداء أعمالهم كما يجب، لكى تتحقق لهم أهدافهم المادية التى يتطلعون إليها، وكان يقول: إن الجاه والمال يسعيان إلى الشخص الذى يتقن عمله.

كانت أولى اهتمامات السنهورى هى العمل، وكان له عليه صبر وجلد. فقد كان حتى وهو فى السبعين من عمره يجلس إلى مكتبه أكثر من ثمانى عشرة ساعة فى كل يوم دون أن يمل. ولعل السر فى ذلك أنه كان يحب عمله. وكان يشعر بسعادة كبرى كلما أنجز قسطا مما قدر لنفسه أن يحققه. وإنى لأذكر أنه كان يتمنى أن يمتد به العمر ويهبه الله من القوة إلى أن يتم شرح القانون المدنى الذى وضعه، ولقد شعرت بأنه فى قرارة نفسه يعتقد بأنه سينتهى إذا ما فرغ من كتابة الجزء الأخير من الوسيط.

وهذا هو ما حدث بالفعل، إذ أنه استمر فى كفاحه صامدا رغم مرضه إلى أن أتم الجزء العاشر والأخير من كتابه، وأدرك أنه قد حقق - بذلك رسالته فكف عن الكتابة، وأخلد إلى الراحة حتى توفى إلى رحمة الله.

ولم يستغرق ذلك أكثر من سنة، فكأنما كانت رغبته فى إنجاز عمله هى التى تبعث فيه روح الحياة، فلما انتهى عمله انتهى.

ولم يكن السنهورى فى ميدان العمل أنانيا ـ بل كان يهتم بعمل غيره كما يهتم بعمل نفسه، لأنه يعتبر عمل الغير جزءا من التراث العلمى الذى كرس حياته لرعايته وتنميته، ولذلك كان يشجع المؤلفين الناشئين، ويستمع إليهم فى صبر ودون ملل،

ويقرأ ما يدفعون إليه من كتاباتهم، ويناقشهم كلما أتيحت له فرصة لمقابلتهم، ويكتب إليهم فى تعليقاته التى تحمل معانى التشجيع والتوجيه وتصويب الأخطاء. ولم يكن يترك رسالة توجه إليه دون رد، حتى لو لم يكن يعرف صاحبها. ولقد بدأت علاقتى به على هذا النحو إذ أرسلت إليه فى سنة ١٩٣٦ وأنا طالب بكلية الحقوق خطابا أستفسر فيه عن بعض مسائل فى القانون المدنى كانت تثير قلقى وأردت أن أستجلى منه غوامضها. وكان هو فى ذلك الحين من فحول أساتذة الجامعة، فما لبثت أن تلقيت رده. ثم واصلت الكتابة إليه ودعانى إلى مقابلته فكنت أتردد عليه فى بيته بشارع يوسف موصيرى بالدقى ـ قرب الجامعة ـ وكنت أناقشه فلا يبخل علىّ بوقته ولا بعمله، ويتحمل بطبيعة الحال ما يمكن أن ينطوى عليه تفكير الطالب من بساطة، كما أنه زودنى بمراجع ما كنت أحلم بالعثور عليها، وأخذ بيدى على غير معرفة سابقة. فإنى لم أظفر بنعمة تلقى الدروس على يديه.

ولكنى استطعت أن أمضى فى طريقى بفضل ما أسداه لى من توجيه وما أوحاه لى من ثقة بالنفس. وهكذا كان شأنه مع الكثيرين من طلاب العلم ـ ولهذا كان كل فقيه وكل باحث وكل مؤلف يلجأ إليه، طالبا منه الرأى والنصيحة، وكان كل منهم يلقى لديه ما يطلبه.

ثم إنه كان يحرص على أن يضيف إلى مراجعه كل ما يستجد من مؤلفاتهم وأبحاثهم، وأذكر بهذه المناسبة أنه عند تنقيح الجزء الأول من الوسيط ـ كان شديد العناية بأن تشتمل الطبعة الثانية على كل ما جد من مؤلفات تلاميذه مع عرض أرائهم وتقييمها.

ولم يقتصر دوره فى التوجيه على دارسى القانون فى مصر، بل شمل كل أبناء البلاد العربية، فكان كل مؤلف يعد كتابا أو رسالة للدكتوراه، يحرص على أن يلقى السنهورى وهو فى طريقه إلى باريس أو إلى بغداد أو إلى دمشق لكى يعرض عليه عمله ويستنير برأيه ويحظى بتشجيعه وتوجيهه. وكان السنهورى يرحب بالجميع

ويناقشهم ويهتم بأفكارهم ويبين لهم ما تنطوى من مزايا ومن وجوه نقد. وكنت أعجب كيف يجد السنهورى وقتا لذلك كله مع ما يقوم به هو نفسه من أبحاث ومؤلفات. ولكن كانت له فى هذا المجال قدرة خارقة، حتى أن أى باحث كان يشعر والسنهورى يناقشه أن ذهن السنهورى ليس مشغولا بأى أمر آخر غير أمره. فقد كان يهتم بأدق التفصيلات ولا يترك مسألة إلا بعد تصفيتها والوصول إلى نتيجة فيها. وكنت فى بعض الأحيان أراه وهو يتحدث مع زواره على هذا النحو وأنا أعلم أن وراءه من المشاكل والمشاغل ما تنوء به الجبال، فأحسده على هذا الصبر، ولكنه كان يقول لى : ـ إننى أستطيع أن أتجرد من نفسى ومن همومى ومشاغلى لكى أناقش هذا الضيف الذى قطع آلاف الكيلومترات ليلقانى فى المسألة التى تشغله، كما لو كان وقتى كله مفرغا لمسألته، حتى إذا ما صفيناها وهدأت نفسه وانصرف، انصرفت أنا إلى أعمالى الأخرى التى لا تعنى ضيفى فى شىء. وأنا أملك بعد ذلك وقتى.

ولكن السنهورى يساعده على ذلك ما يمتاز به من تنظيم دقيق لعمله ـ فقد كان يضع لنفسه خطة عمل، ويحدد لكل مرحلة زمنا، ويجعل بين كل مرحلة وأخرى فترة من الفراغ، ثم يخلو إلى نفسه، حتى إذا ما أنجز إحدى المراحل، وجد الراحة بعدها فى تغيير نوع العمل أو مجرى الفكر، فيفتح بابه لمقابلة الناس ويتحدث إليهم ويفرغ لهم الوقت كله، ثم يعود بعد ذلك إلى متابعة العمل الذى توقف عنده، ليبدأ فيه مرحلة أخرى وقد تجدد فكره ونشاطه وشحذت عزيمته.

وهكذا كان السنهورى يستطيع أن يوفق بين عمله ومقابلاته، ويلتقى بالناس ليدرس معهم مشاكلهم العلمية وما يعرضونه عليه أيضا من مشاكلهم الشخصية، ويذلل لهم العقبات، إذ كان يعلم، ويؤمن، بأنه لم يخلق لنفسه، وإن للناس عليه حقا يقتضونه من وقته وجهده وفكره، فقد كان صاحب رسالة، وكان منارا يضىء للكل، ويهتدى به الكثيرون فى ظلمات هذه الحياة.

ولكنه كان إذا خلا للعمل، لم يسمح لأى شىء آخر بأن يشغله عنه، ولا يتركه

عنه حتى ينتهى منه، وكان يفترض أن الوقت متسع أمامه لبحث أية مسألة مهما كانت صغيرة، كما لو كان العمر كله مخصصا لدراستها فلا يدعها تمر دون أن يحققها، ولذلك عرف عنه أنه باحث مدقق، وأنه يسيطر على موضوعه سيطرة كاملة. وكان من الأسس الثابتة عنده التزام المنطق فى كل شىء ولذلك كان تفكيره يمتاز: بالأصالة والعمق ولم يكن يترك نظرية من النظريات دون أن يتناولها بالتعريف حتى يتعرف إلى عناصرها ومقومات تكوينها، وبالتأصيل حتى يردها إلى قواعدها الأولى. وهكذا كانت هوايته : التحليل والتأصيل.

فلم يكن اهتمامه موجها إلى حشد الآراء أو تجميعها وتصنيفها بل كان موجها بالدرجة الأولى إلى التعرف على أسسها وأصولها. ولم يكن يكتفى بالانضمام إلى رأى أو باعتناق فكرة، دون أن يعنى بتمحيصها، بل كان يقلب الرأى على وجوهه المختلفة ويحاول أن يدرك أسباب الخلاف إذا ما تشعبت الآراء حول مسألة واحدة. وكانت له مقدرة فائقة على صهر الآراء المختلفة ببوتقة فكره ليخلص إلى فكرة جديدة أو رأى خاص، يتفق مع المنطق السليم.

وكان من ميزاته الوضوح وسلاسة الأسلوب، لأنه كان كما سبق القول يسيطر على موضوعه ويدرك أبعاده ويعرف كل دقائقه. ومن هنا جاءت مقدرته التشريعية لأن وضوح الرؤية عنده كان كفيلا بأن يكشف له تماما عن غايات القانون وأهدافه. ولهذا كانت صياغته للتشريع رصينة واضحة، تتكون منها وحدة متكاملة ومتماسكة وللسنهورى فى ميدان القانون عملان جليلان اختارهما هو من بين أعماله ليضعهما فى مقام الصدارة : أولهما : «القانون المدنى» وثانيهما : كتابه « الوسيط فى شرح القانون المدنى» وقد نبتت لدى السنهورى فكرة وضع قانون مدنى جديد فى مصر فى سنة ١٩٣٦.

فنشر مقالا مستفيضا بهذا المعنى فى مجلة القانون والاقتصاد بمناسبة العيد الخمسينى للمحاكم الوطنية. فاستجابت الحكومة إلى رأيه وشكلت لهذا الغرض لجنة

كان السنهورى من أبرز أعضائها ثم انتهى الأمر بإسناد مهمة التعديل إليه وحده فى سنة ١٩٣٨ ، وتركت له حرية اختيار من يعاونونه فى هذا العمل الجليل.

وقد استعان عندئذ بطائفة من أفذاذ رجال القانون فى مصر، منهم الدكتور حلمى بهجت بدوى ـ رحمه الله ـ والدكتور زهير جرانة والدكتور سليمان مرقس والأستاذ عبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض السابق ـ أطال الله عمرهم ـ كما أشرك معه فى البداية عالما فرنسيا جليلا هو الأستاذ إدوار لامبير. وانتهى وضع التقنين المدنى الجديد فى صورة مشروع متكامل، سنة ١٩٤٥ ـ ثم مر بمراحله التشريعية إلى أن أقره مجلس النواب ومجلس الشيوخ ـ بعد إدخال قليل من التعديلات عليه ـ وصدر فى أواخر شهر يوليو ـ من سنة ١٩٤٨ .

واعتذر الدكتور السنهورى عن قبول المكافأة السخية التى عرضتها الحكومة عليه وقتئذ نظير قيامه بوضع القانون المدنى .

أما الوسيط ـ فهو كتاب ضخم فى شرح القانون المدنى، فقد رأى السنهورى من واجبه أن يشرح للناس القانون الذى وضعه. وقد أخرج للباحثين من ذلك الكتاب القيم عشرة أجزاء استغرق فى تأليفها عشرين سنة. وكل جزء منها يتكون من ألف صحيفة أو يزيد، وقد اضطر إلى أن يخرج بعض تلك الأجزاء فى مجلدين حتى يخفف من حجم الكتاب.

والكتاب فى مجموعه يربو على خمسة عشر ألف صحيفة ـ بخلاف الفهارس ـ ويعتبر هذا العمل الجبار موسوعة قانونية كبرى لها قيمتها العلمية التى لا تدانى ـ وهو يذكرنا بالمجلدات الضخمة التى كان يعكف على تأليفها فقهاء الإسلام فى العصور الأولى ويفرغون لها العمر كله ـ ولكن الغرابة تزول إذا ما عرفنا أن هذا المؤلف الذى اضطلع بكل هذا العبءوحده هو الدكتور السنهورى وقد يدهش القارئ إذا علم أن هذا الفيض الغزير من العلم كان يمكن أن يحرم منه الفقه المدنى لو أن

السنهورى سار فى طريقه العادى كمدرس فى الجامعة ـ فقد كان المفروض عند قدومه من البعثة وتعيينه فى مدرسة الحقوق أن يتولى تدريس مادة القانون الدولى غير أن أستاذا آخر وهو المرحوم الدكتور سامى جنينة، كان قد سبقه إلى تدريسها بحيث لم يعد له مجال للاشتراك معه فيها، فانصرف عنها إلى القانون المدنى، وكان ذلك سببا فى إثراء مادة القانون المدنى بكل هذه الذخيرة.

وإذا كان الوسيط هو أهم الأعمال العلمية التى قدمها السنهورى للمشتغلين بالقانون، فإن ذلك لا يغض من قيمة مؤلفاته الأخرى، التى كان أولها كتابه فى شرح عقد الإيجار ـ وقد أخرجه فى سنة ١٩٣٠ ـ ويمتاز بأنه أول كتاب فى شرح القانون المدنى سار فيه صاحبه على منهج علمى فى البحث، ثم أخرج السنهورى بعد ذلك كتابه المشهور فى «نظرية العقد» ـ وقد أتم طبعه فى سنة ١٩٣٤ ـ وهو يقع فى حوالى ألف صحيفة من القطع الكبير ـ وقد كان ظهوره فتحا فى الفقه المصرى، وقابله رجال القانون بما هو جدير به من التقدير، وكان ممن شجعوا الدكتور السنهورى فى هذا المجال الأستاذ عبد العزيز (باشا) فهمى رئيس محكمة النقض والإبرام والأستاذ حامد (باشا) فهمى المستشار بتلك المحكمة ـ وقد كان السنهورى يوافيهما أول بأول بما يتم طبعه من ذلك الكتاب فى صورة (ملازم).

كما أخرج السنهورى فى سنة ١٩٣٨ كتابه «الموجز فى النظرية العامة للالتزامات فى ٧٥٠ صحيفة ـ وكان غرضه منه خدمة الطلاب بمرجع سهل شامل.

وتمتاز هذه المؤلفات جميعا بالأسلوب العلمى فى البحث والعرض، وقد كان ذلك أمرا جديرا بالنسبة لشراح القانون فى ذلك الوقت. وقد حاول كثيرون أن يقلدوا السنهورى فى هذا الميدان فأخرج بعضهم كتبا فى حجم «نظرية العقد» ـ أو على غرار «الموجز فى الالتزامات»، ولكن كتب السنهورى ظلت هى المراجع الأساسية والأصيلة ـ أما غيرها فقد اندثر أو ضاع فى زحام الكتب المألوفة الشائعة.

وقد عمد السنهورى ـ بعد أن أخرج عدة أجزاء من الوسيط ـ إلى إخراج كتاب موجز فى الالتزامات وفقا للقانون المدنى الجديد. وفعلا أصدر فى سنة ١٩٦٦ كتابه «الوجيز» ـ فى نظرية الالتزام بوجه عام – وقد لخص فيه الأجزاء الثلاثة الأولى من الوسيط. وهو يقع فى ١٣٠٠ صحيفة، وقد أعده ليكون مرجعا لطلاب الحقوق وللباحثين الذين لا يتسع وقتهم لمراجعة المطولات، على غرار كتابه الموجز الذى وضعه فى سنة ١٩٣٨ قبل وضع القانون المدنى الجديد.

وكان السنهورى يتطلع إلى تلخيص كل ثلاثة أجزاء من الوسيط فى جزء واحد من الوجيز. كما كان لديه مشروع لإخراج كتاب مبسوط يرغب فى أن يستعين على ذلك بفقهاء القانون المدنى الشبان الذين ظهروا بعده وتتلمذوا عليه، وقد اختار منهم لهذا الغرض عشرة، واتفق معهم على أن يتولى كل واحد منهم بالاشتراك معه شرح جزء معين من أجزاء الوسيط، وحرر بذلك عقدا بينه وبينهم لا تزال عندى نسخة منه، ولكن المشاغل صرفتهم عن تنفيذ هذا العقد بينما مضى السنهورى فى إتمام الوسيط حتى بلغ منه غايته.

وللسنهورى كذلك كتاب آخر يعتبر من المراجع القيمة ـ وهو(مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) وهو يتكون من ستة أجزاء تشتمل على مجموعة المحاضرات التى ألقاها فى معهد الدراسات العربية العليا ـ التابع لجامعة الدول العربية ـ وقد قام المعهد بطبعها، وهى تدل على رسوخ قدم السنهورى فى بحث أحكام الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالفقه الغربى.

وقد كان السنهورى يؤمن بأن الشريعة الإسلامية مصدر عظيم من مصادر التشريع فى مصر وفى البلاد العربية ولهذا عنى بدراستها دراسة عميقة ومفصلة ولم يقتصر فى ذلك على مذهب معين بل تناول جميع المذاهب بالبحث والتحليل والمقارنة. ويدهش المرء إذا علم أن كثيرا من فقهاء الشرع قد قرروا بأمانة أنهم استفادوا كثيرا من أبحاث السنهورى فى هذا المجال.

والواقع أن السنهورى كان قمة فى كل عمل من الأعمال التى تولاها. وقد حدثنى الدكتور سعيد المهدى عميد كلية الحقوق بجامعة الخرطوم بأنه عندما كان فى انجلترا التقى ببعض الأساتذة المتفرغين لدراسة الشريعة الإسلامية فى الجامعات البريطانية، فكانوا يحدثونه عن السنهورى على تقدير أنه «الإمام الخامس» بعد الأئمة الأربعة وكانوا يعتبرون ذلك قضية مسلمة وأمرا مفروغا منه لا يقبل الجدل.

وفى العراق يلقبه بعض فحول الشراح بلقب «الأستاذ الإمام» ولا يرضون عن ذلك بديلا. ومن هؤلاء الشراح الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة التمييز العراقية وأحد كبار الأساتذة القائمين بالتدريس فى جامعة بغداد. وهو من المعروفين بمحبتهم العميقة الصادقة للدكتور السنهورى.

وقد كان اهتمام السنهورى بالشريعة الإسلامية سببا فى إحياء كثير من أمهات كتب الفقه الإسلامى، وفى الاعتراف بالشريعة كنظام قانونى متميز فى المؤتمرات الدولية للقانون المقارن، فقد دافع السنهورى عنها دفاعا مجيدا فى مؤتمر لاهاى سنة ١٩٣٧ وله فى هذا الشأن تقرير قيم نشر فى إحدى المجلات القانونية ـ كما أدى إلى العناية بدراسة الفقه الإسلامى بأسلوب علمى عصرى فى الجامعات العربية.

ويرجع للسنهورى الفضل فى إنشاء معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية*، وقد تولى إدارة قسم القانون فى هذا المعهد فترة طويلة وقام بالتدريس فيه. وكل من عاصر السنهورى فى تلك الفترة أدرك بغير شك ما كان يبذل من جهود فى سبيل النهوض بهذا المعهد، وهو ما تشهد به الآثار العلمية التى جاءت نتيجة لهذه الرعاية، من بحوث الأساتذة الذين استعان بهم للتدريس فى المعهد، من مختلف الأقطار العربية.

---

* يشاركه فى ذلك المرحوم الأستاذ ساطع الحصرى .

وقد كان اهتمام السنهورى بالفقه الإسلامى مظهراً من مظاهر اهتمامه بالقانون المقارن بصفة عامة، فإن الدراسات المقارنة لم تزدهر فى مصر إلا بفضل ما غرسه السنهورى فى نفوس الباحثين من حب الفقه المقارن وما أقام به من التوعية بالقانون المقارن وبيان ما له من شأن وخطر فى الدراسات القانونية. ولعل ذلك يرجع إلى اتصال السنهورى بالعلامة ادوار لامبير أحد أئمة القانون المقارن. وقد كان لامبير ناظرا لمدرسة الحقوق الخديوية فى القاهرة ثم تولى تدريس القانون فى جامعة ليون وأنشأ فى تلك المدينة معهدا للقانون المقارن وقد تولى هذا المعهد فى أوائل هذا القرن إخراج طائفة من المؤلفات القانونية التى تهتم بالدراسة المقارنة كان من بينها رسالة السنهورى عن «القيود التعاقدية على حرية الفرد فى العمل»- وقد عنى فيها بدراسة أحكام القضاء الانجليزى وتناول فيها بحث المعايير القانونية المرنة مع مقارنتها بالقواعد الجامدة- وقد نشرت تلك الرسالة فى فرنسا سنة ١٩٢٥ واستمرت صلة السنهورى بالعالم الفرنسى الجليل الأستاذ لامبير، حتى إنه دعاه فى سنة ١٩٣٨ ليشترك معه فى إعداد مشروع القانون المدنى الجديد.

وقد امتد النشاط التشريعى للسنهورى إلى سائر البلاد العربية. فقد كان هو الذى وضع للعراق قانونها المدنى الذى جمع فيه بين أحكام القوانين الوضعية العصرية وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لأن العراق كان خاضعا لحكم (مجلة الأحكام العدلية) وهى مجموعة قواعد قانونية مستمدة من الفقه الشرعى على مذهب الإمام أبى حنيفة- كانت الحكومة العثمانية، قد أعدتها وطبقتها فى أغلب البلاد الخاضعة لنفوذها- ومن بينها العراق - فلم ير السنهورى عند وضع القانون المدنى العراقى أن يقطع الصلة بين الماضى والحاضر، وآثر التدرج على الطفرة. فجاء القانون المدنى فى العراق على هذه الصورة جامعا لأحكام الشريعة والأحكام الوضعية الحديثة مع المزج الذى كان ممكنا من الناحيتين.

وكذلك وضع السنهورى القانون المدنى السورى وقانون البينات السورى الذى

يشتمل على قواعد الاثبات الموضوعية والاجرائية ـ كما وضع القانون المدنى الليبى، ثم وضع قوانين دولة الكويت ودستورها، كما وضع الدستور السودانى. وكان آخر عمل تشريعى قام به للبلاد العربية هو مشروع وضع دستور لاتحاد إمارات الخليج العربى بتكليف من إمارة (أبو ظبى) ـ ولكنه لم يتمكن من إتمامه نظرا لأن صحته لم تساعده على السفر إلى تلك المنطقة لدراسة ظروفها وعوائدها وأعرافها حتى يتسنى له وضع الدستور الملائم لها.

وكذلك وضع السنهورى لإمارة البحرين مجموعة من القوانين العصرية تعتبر من المفاخر التشريعية وإن كانت لم توضع بعد موضع التطبيق. وكان نشاط السنهورى كمشرع للبلاد العربية جمعاء سببا فى إيجاد وحدة فكرية فى الميدان القانونى بين أبناء البلاد العربية إذ أصبحوا فى هذا المجال يتكلمون لغة واحدة بمعنى أن المشتغل بالقانون فى أى بلد عربى يستطيع أن يدرك القواعد المطبقة فى جميع البلاد العربية الأخرى وأن يتفهم مصطلحاتها ويحدد نطاق تطبيقها دون عناء. وذلك نظرا لتقارب تلك القواعد لدرجة أنها تكاد أن تكون واحدة فى مضمونها وفحواها. ويرجع ذلك طبعا إلى أنها قد نبعت من فكر واحد هو فكر السنهورى الذى كان يؤمن بأن توحيد القوانين هو إحدى الوسائل الناجحة لتوحيد الأمة العربية.

وقد عرف السنهورى بأنه من دعاة الوحدة العربية وكانت رسالته عن الخلافة تعبيرا عن هذه الفكرة التى تملكته منذ فجر شبابه، وقد كان يصبو حينئذ إلى إنشاء عصبة أمم عربية. وقد تحققت هذه الصورة على نحو أو آخر بتكوين جامعة الدول العربية.

وإلى جانب ذلك كله، ينبغى ألا نغفل تجربة خاضها السنهورى بنجاح فى ميدان المحاماة. فقد اشتغل بها فى فترات متقطعة كان أكثرها طولا وازدهارا ما بين سنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٦ . وقد كان لكاتب هذه السطور حظ الاشتغال مع السنهورى فى تلك الفترة أيضا كمحام عامل.

وقد ترك السنهورى فى هذا المجال آثارا خالدة تتمثل فى طائفة من المذكرات القيمة التى قدمها إلى محكمة النقض وتشتمل كل منها على بحث قانونى قيم ـ وأذكر منها بصفة خاصة مذكرته عن وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية وهى مطبوعة وتقع فى أكثر من مائتى صحيفة وتعتبر مرجعا علميا فى بابها.

وقد عرف عنه أثناء اشتغاله بالمحاماة بعده عن الماديات فكان يكره المغالاة فى الأتعاب أو التشدد فى تحصيلها. وكان أرباب القضايا يعجبون لتواضعه فى تقدير أتعابه وفى رفض القضايا المجزية.

ولم يقتصر نشاط السنهورى على المجال التشريعى والفقهى، أو مجال الأستاذية أو المحاماة، وإنما عرف السنهورى كذلك كقاض نزيه قوى عندما تولى رئاسة مجلس الدولة، وكانت له فى هذا الميدان مواقف مشهورة ـ فلم يلجأ إليه مظلوم إلا وأنصفه ـ وكان لأحكامه العادلة صداها فى المجتمع المصرى ـ فعرف مجلس الدولة بأنه حصن الأمان ومعقل العدالة، واشتهر عن السنهورى أنه من أكبر المدافعين عن الحرية، عندما حمى بأحكامه العادلة كل من تعرض من رجال الصحافة والسياسيين الوطنين لاضطهاد القصر والحكومة ـ وقد أنصف السنهورى كثيرين من خصومه السياسين لأنه كان من القوة بحيث يتجرد من ذاته ومن كافة الاعتبارات الشخصية عندما يجلس ليقضى بين الناس. فإن هذه المسائل قريبة العهد، ومعروفة من الجميع، ويحسن بأصحابها أن يذكروها بأنفسهم.

وهذه القوة التى كان يتميز بها السنهورى كقاض هى التى ارتفعت منذ ذلك الحين بمجلس الدولة وبقضائه إلى أسمى مقام.

وقد تولى السنهورى وزارة المعارف ـ كما كانت تسمى وزارة التربية فى ذلك الحين ـ وعرف عنه اهتمامه بوضع سياسة ثابتة للتعليم، يكون قوامها وأساسها إنصاف المعلم وتوفير الاستقرار والكرامة له، مع توسيع قاعدة التعليم وتوجيه الطلاب

إلى ما يتلاءم مع احتياجات المجتمع من أنواع التعليم الفنى ـ الزراعى والصناعى ـ الذى ثبت أنه هو التعليم المفيد، الذى يساعد على تقوية البنيان الاقتصادى للدولة.

وقد عرف عن السنهورى أيضا اهتمامه بالنوابغ من الطلاب، وبذل كل ما يمكن من الرعاية والمساعدة لهم.

ومهما يكن من أمر المجادلة فى صفات السنهورى كرجل حزبى أو سياسى، فلا شك فى أنه كان اشتراكيا بالفكر والعقيدة. وكان من المظاهر البارزة لهذا الاتجاه فى تفكيره أنه عندما وضع مشروع القانون المدنى حرص على أن ينص فى إحدى مواده على أن «الملكية وظيفة اجتماعية»- وقد أثار هذا النص ضجة شديدة واعترض عليه مجلس الشيوخ وانتهى الأمر إلى حذف هذه العبارة.

ومن الطبيعى ألا يدرك القارئ الآن مدى الأهمية أو الخطورة التى كانت تثيرها مثل هذه العبارات منذ ربع قرن. ولكن الواقع أن السنهورى كان جريئا فيما عهد إليه من وضع هذه الكلمة فى صلب قانون أساسى من قوانين الدولة. ولئن كانت قد حذفت، فإن ما ثار حولها من نقاش كان جديرا بأن ينبه الأذهان إلى أن الأفكار التقليدية قد اهتزت بعنف.

ولم يقتصر السنهورى على إبراز الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية وحده ـ بل وضع قيدا عاما على استعمال الفرد لأى حق من حقوقه، أيا كان ذلك الحق، وهو ألا يتعسف فى استعماله وإلا كان مسئولا. وبذلك أصبحت المسئولية عن التعسف فى استعمال الحق مبدأ عاما تقع تحت طائلته جميع الحقوق. وهو ما يتمشى مع المذاهب الاجتماعية المتطورة التى تنكر فكرة الحق المطلق وتقوم على وجوب اتفاق مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة وإن لكل حق عناية اجتماعية ينبغى ألا ينحرف عنها صاحب الحق عند ممارسته له.

وعندما شكلت لجنة الخمسين لوضع دستور البلاد بعد قيام الثورة كان

للسنهورى دور بارز ورئيسى فيها. وقد أتمت اللجنة ـ بفضل جهوده المتواصلة ـ وضع مشروع دستور متكامل فى سنة ١٩٥٤، يتضمن إلى جانب مبادئ الديمقراطية السياسية، مبادئ جديدة سميت فى الفقه الدستورى بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية، وهى تقوم أساسا على تقرير حق الفرد فى العمل والتعليم والعلاج، وحماية حقوق العمال، ومساواة المرأة بالرجل فى سائر الحقوق، ورعاية الأسرة والطفولة والأمومة ـ وما شاكل ذلك مما يحقق لكل مواطن الأمن الاجتماعى الشامل ويوفر له أسباب الاستقرار والاطمئنان ليصبح عنصرا قويا ونافعا فى المجتمع.

وقد كان السنهورى يؤمن بالدستور ويرى أنه هو الأساس فى كل تنظيم اجتماعى.

وقد كان مشروع دستور سنة ١٩٥٤ يأخذ بالنظام البرلمانى الذى يقوم على أساس توازن السلطات، وتكون فيه السلطة التنفيذية مسئولة أمام مجلس نيابى منتخب من الشعب، ويكون رئيس الدولة هو الحكم الذى يرجع إليه عند وقوع الخلاف بين السلطتين الرئيستين فى الدولة. كما توجد محكمة دستورية عليا تراقب المخالفات الدستورية وترد كل عدوان على الدستور سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية.

كما تضمن ذلك المشروع أيضا بيان الحقوق السياسية للمواطنين ومبادئ الديمقراطية السياسية التى تضمن للأفراد حرية الفكر والعقيدة وحرية النقد وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات، وتحميهم من القبض والتفتيش والاعتقال والمصادرة إلا لضرورة وبمبرر مشروع، وتكفل المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات وتقرر للمرأة حقوقها السياسية كاملة.

ولكن هذا الدستور لم يقدر له أن يوضع موضع التطبيق لأن ظروف البلاد كانت تقتضى الأخذ بالنظام الرئاسى، ولو لفترة من الزمن، مما دعا إلى صرف النظر عن مشروع سنة ١٩٥٤ ـ وإن كان واضعو دستور سنة ١٩٥٦ قد أخذوا عنه بعض ما

جاء فيه من مبادئ الديمقراطية الاجتماعية والسياسية وحاولوا تطعيم النظام الرئاسى ببعض مقومات النظام البرلمانى، إلا أننا نستطيع أن نقول: إن السنهورى قد أفرغ فى مشروع الدستور الذى أعد فى سنة ١٩٥٤ خلاصة أفكاره عن الحرية والحياة الدستورية، وماكان يؤمن به من مبادئ المساواة وحرية الفكر والعمل، واعتبار الأمة مصدرا لكل سلطة، إلى جانب ما أدخله فى الدستور من مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، بكل ما تنطوى عليه من ضمانات دستورية للحريات الأساسية ولحقوق الطبقة الكادحة فى العمل والتعليم والعلاج ورعاية عائلاتهم وتأمينهم من العوز والعجز والبطالة والمرض والشيخوخة.

ولا شك أن هذه الجوانب المتعددة لعبقرية السنهورى تدل على أنه كان عملاقا فى تفكيره وفى عمله، وأنه بمفرده كان أمة، فكان هو الأستاذ، وكان هو الفقيه، ثم كان هو المشرع، وهو المحامى، وهو الوزير، وهو القاضى، وفى كل صورة من هذه الصور كان ينفرد بمميزات لا يشاركه فيها غيره.

وفى الحق أن السنهورى قد اجتمعت له صفات أربع هى التفكير المنطقى الرائق، والخبرة العلمية الواسعة، والعمل الدءوب الجاد، والخلق القويم الذى لا عوج فيه، وإلى هذه الصفات يرد كل ما كان يشتهر به السنهورى من إخلاص ونزاهة وثبات على المبدأ وشجاعة فى الرأى. فهذه مقومات شخصيته النادرة التى جعلت منه طودا راسخا لا تهزه الأحداث، ولا تثنيه عن متابعة خطاه الثابتة على طريق المثل العليا.

هذا هو الرجل الذى فقدناه بعد أن ملأ طباق الأرض علما ونورا . رحمه الله رحمة واسعة بقدر ما أفاض من خير وعلم نافع على بنى وطنه وأبناء العروبة أجمعين.

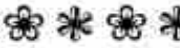

معهد البحوث والدراسات العربية